الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

كانون الثاني/يناير 2011

تصوير: ريكاردو مخل

فندق شبرد بحي الشيخ جراح في القدس الشرقية، 9 كانون الثاني/يناير 2011

نظرة عامة

مع قتل المدنيين وأعمال الهدم واستمرار القيود المفروضة على حرية الوصول، سلطت الأحداث في كانون الثاني/يناير الضوء على عدد من المشكلات المنهجية التي تقوض حماية الفلسطينيين وظروف معيشتهم. وتجعل الطبيعة الراسخة لهذه المشكلات الكثير من التعديلات وتسهيلات الوضع التي تتخذ لغرض محدد عديمة الفائدة إلى حد كبير في تحسين وضع الفئات الأكثر ضعفاً.

ومع هذا، تشير التجربة في السنوات القريبة إلى أن المؤسسات والآليات التي وضعت للتحقيق في أعمال قتل متورط فيها جنود أو مستوطنون إسرائيليون لا تلبي معايير الحد الأدنى للسرعة والاستقلالية والفاعلية، مما يترك مجالاً للإفلات من العقاب.

والمشكلات المتعلقة بالبناء هي أيضاً من الأسباب الكامنة لضعف غالبية السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. وهدمت السلطات الإسرائيلية، في

محتويات التقرير

مخاوف لغياب المحاسبة عن قتل المدنيين 2

فندق شبرد: استمرار نشاط المستوطنين
في الأحياء السكنية الفلسطينية 5

النضال من أجل البقاء: خلفية عن أعمال الهدم في الدقيقة 5

نقص الأدوية في قطاع غزة يصل إلى مستويات
مرتفعة غير مسبوقة 7

القيود على المعابر تعرقل إنتاج الطحين ومشاريع التشييد 9

نقص الأمطار يقوض سبل العيش الزراعية 10

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

هذا الشهر، 13 منشأة تفتقر إلى تصاريح البناء في تجمع الدقيقة البدوي (محافظة الخليل)، منها تسع خيام سكنية وغرفة صفية، مما أدى إلى تهجير 50 شخصاً. ويحدث هذا النوع من أعمال الهدم في سياق نظام للتخطيط وتخصيص الأراضي غير ملائم وتمييزي، لا يستطيع الفلسطينيون من خلاله إلا الحصول على تصاريح للبناء في واحد في المائة فقط من مساحة المنطقة (ج). وعلى النقيض من ذلك، تلبي الخطط التي وافقت عليها السلطات الإسرائيلية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستوطنات الإسرائيلية، بينما لا تواجه عشرات المواقع الاستيطانية التي أقيمت بدون خطط أو تصاريح بناء (ستة منها في محيط تجمع الدقيقة البدوي وحده) أي إجراءات لفرض القانون.

ويوجد وضع مماثل في القدس الشرقية، حيث تشكل المساحة التي خصصتها اللوائح البلدية للتطوير الفلسطيني 13 في المائة فقط من المنطقة التي ضمتها إسرائيل – وتوجد مبان بالفعل على معظم هذه المساحة المخصصة. ومع هذا، تحدث في هذه المساحة الصغيرة عادة تجاوزات من قبل جماعات المستوطنين الإسرائيليين، التي تسيطر على العقارات بدعم من الدولة، خصوصا داخل البلدة القديمة وحولها. وهذا الشهر، أزيل فندق شبرد في حي الشيخ جراح لإفساح المجال لبناء وحدات سكنية استيطانية جديدة، ووافقت السلطات بالفعل على بناء 20 وحدة من هذه الوحدات. وشهدت المناطق التي تستهدفها جماعات المستوطنين إخلاء عائلات فلسطينية قسراً، مما يزيد من القيود على استعمال الفضاء العام والتوترات وأعمال العنف المتنامين والتي تؤثر على الأطفال على نحو غير متناسب.

وفي قطاع غزة، لا تزال بعض الملامح الأساسية لنظام فرض قيود على حرية الوصول الذي تفرضه إسرائيل كما هي بالرغم من تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة في 20 حزيران/ يونيو 2010. ونتيجة لذلك، فإن الجزء الأكبر من السكان لا يزال ضعيفا ومعتمداً على المساعدات. وفي الأشهر السبعة الماضية، حصلت منظمات دولية، على موافقة على عدد من مشروعات البناء؛ ومع هذا، فإن التشغيل المحدود لمنشأة واحدة تستخدم لنقل الحصى (الحزام الناقل في معبر كارني) أعاقت التقدم في تنفيذ هذه المشروعات. وبالتالي، اضطرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في كانون الثاني/ يناير، إلى تعليق العمل في أربعة مشاريع. ومن المتوقع أن تغلق هذه المنشأة لبعض الوقت في آذار/ مارس 2011؛ بينما يجري تطوير منشأة بديلة في معبر كيرم شالوم، فإن هذا التحول سيزيد من تكاليف النقل بدرجة كبيرة، مما يضيف قيوداً على الموارد المالية لوكالة المعونة التي تعاني ضغوطاً بالفعل. وفي الوقت نفسه، لم يتحقق تقدم في تنفيذ إعلان إسرائيلي في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر يسمح بتصدير الأثاث والمنسوجات والمنتجات الزراعية. وظلت حركة الناس الذين يدخلون أو يغادرون قطاع غزة من خلال معبر إيريز محظورة، إلا باستثناءات محدودة.

ويتطلب التعامل مع القضايا الجذرية الشاملة التي ساهمت في إضعاف المدنيين الفلسطينيين إدخال تغييرات جوهرية بدلاً من التعديلات المخصصة لغرض معين. ومن المطلوب اتخاذ إجراءات لضمان تعظيم محاسبة المسئولين عن القتل، ومنح الفلسطينيين حرية وصول فعالة إلى الأراضي في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، ولضمان التدفق الحر للسلع والبشر من قطاع غزة وإليه، بالإضافة إلى قيود تستخدم على أساس استثنائي عندما تقتضي ذلك الاحتياجات الأمنية المشروعة.

مخاوف لغياب المحاسبة عن قتل المدنيين

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في شهر كانون الثاني/يناير مقتل 11 فلسطينياً ومقتل جندي إسرائيلي في سياق العنف الإسرائيلي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية

يجري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعديلا لشكل تقارير مراقب الشؤون الإنسانية كي تصبح مصدرا أكثر تركيزا وتصدر في الوقت المناسب. وتجدر الإشارة في تقرير هذا الشهر إلى إدماج جداول بالمؤشرات الأساسية المتعلقة بالوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيجري إدخال تغييرات إضافية في الأشهر القادمة. ويسعدنا معرفة آراءكم خلال تلك العملية.

يرجى إرسال تعليقاتكم واقتراحاتكم إلى عمر أبو الحاج على البريد الإلكتروني التالي: abulhaj@un.org

المحتلة.[1] ووقعت سبع من حالات القتل في الضفة الغربية وهو أعلى عدد سجّل في شهر واحد خلال ثلاث سنوات تقريباً. وكان ثمانية على الأقل من بين الخسائر البشرية الفلسطينية التي وقعت هذا الشهر مدنيون غير محسوبين على أي فصيل مسلح. وقد أصيب أحدهم بصاروخ أطلقته مجموعة فلسطينية من غزة على جنوب إسرائيل، واثنان قتلا نتيجة لإطلاق مستوطنون النار عليهما في الضفة الغربية، وخمسة قتلتهم القوات الإسرائيلية في حوادث متفرقة.[2]

وبالرغم من أنّ الظروف التي تحيط ببعض هذه الحوادث ما زالت غامضة أو محلّ جدل، إلا أنّ الحماية الخاصّة التي يمنحها القانون الدولي الإنساني للمدنيين الواقعين تحت الاحتلال تكفل بحدّ ذاتها إجراء تحقيقات شاملة. بالإضافة إلى أنّه وفقا لقانون حقوق الإنسان يجب أن تلتزم الدول بالتحقيق في شكاوى انتهاك حقوق الإنسان، وإذا وجدت الأدلة، أن تحاسب المسئولين عنها. ويجب أن تكون هذه التحقيقات فورية، ومستقلة ونزيهة وفعّالة.[3]

وبالرغم من أن الجيش الإسرائيلي يجري تحقيقات في مقتل المدنيين الفلسطينيين على يد قواته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنّ هنالك مخاوف من أنّ هذه التحقيقات لا تستوفي المعايير المطلوبة والمتمثلة في السرعة، والاستقلالية، والنزاهة، والفعالية، مما يتيح المجال للإفلات من العقوبة.

أما الوسيلة الأساسية التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي للتحقيق في مثل هذه القضايا هي إجراء «استقصاء تنفيذي». وبناء على نتائج هذا الاستقصاء قد يقرر المدعي العام للجيش طلب إجراء تحقيق على يد وحدة شرطة التحقيقات العسكرية وهي الآلية الوحيدة التي قد تؤدي إلى ملاحقة قضائية. وبالرغم من ذلك، تفيد العديد من منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية أنّ استخدام الاستقصاء التنفيذي كأساس لاتخاذ قرار بشأن الحاجة إلى إجراء تحقيق جنائي هو أمر إشكالي.[4] أولاً، لأنّ الهدف الأساسي من هذا الاستقصاء هو تحسين العمليات في المستقبل – ممارسة استخلاص «الدروس المستفادة» – أكثر من كونه محاولة لتحديد أي سلوك إجرامي محتمل. ولهذا السبب لا يعتمد الاستقصاء إلا على إفادات الجنود حول الحادث، وبدون جمع إفادات من شهود عيان آخرين. وثانياً، غالباً ما يكون الأشخاص المعيّنون لإجراء الاستقصاء ضمن التسلسل القيادي للأشخاص المتورطين تورطاً مباشراً في الحادث، وبالتالي قد تكشف نتائج الاستقصاء تورط المعيّنين لإجرائه.

ومما يزيد من تعقيد المشكلة حقيقة أنه بعد إنتهاء «الاستقصاء التنفيذي»، فإن المدعي العام للجيش قد يستغرق أشهراً، بل سنوات، لاتخاذ قرار حول ما إذا كان هنالك داع لأن تفتح وحدة شرطة التحقيقات العسكرية تحقيقاً. إنّ هذه التأخيرات الطويلة تُضعف بصورة خطيرة من فاعليّة أي تحقيق يتمّ فتحه، بحيث لا يمكن بعد هذا الوقت الطويل إجراء أي تشريح لجثث الضحايا، أو جمع أدلة من موقع الحادث، ولأنّ إفادات الشهود قد تكون أقل تفصيلا أو لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة.

تفيد منظمة بتسيلم أنه حتى تشرين الأول/أكتوبر 2010، لم يأمر المدعي العام بإجراء تحقيق على يد وحدة شرطة التحقيقات العسكرية سوى في 23 حالة (أي 15.5 بالمائة فحسب)، ولم تؤد أي منها حتى الآن إلى تقديم لائحة اتهام؛ وتقرر عدم فتح تحقيق على يد وحدة شرطة التحقيقات العسكرية في 41 حالة (28 بالمائة)، ولم يتخذ المدعي العام للجيش قرار بعد في 84 حالة متبقية (56.5 بالمائة).[5]

إضافة إلى ذلك هناك مخاوف جدية فيما يتعلق بفرض القانون على المستوطنين الإسرائيليين المتورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم.[6] ومما يثير القلق على وجه الخصوص انعدام المتابعة الفاعلة على يد الشرطة الإسرائيلية في التحقيق في الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون. وتشير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «يش دين» إلى إنّ الشرطة الإسرائيلية أغلقت ما يزيد عن 90 بالمائة من ملفات التحقيق المتعلقة بمجموعة من الهجمات التي نفذها مستوطنون رصدتها المنظمة دون تقديم أي لائحة اتهام ضد المشتبه فيهم.[7]

وبالرغم من عدم وجود أي اتفاقيات ملزمة، إلا أنّه وبموجب القانون العرفي، يتوجب على أي سلطة تمارس سلطات شبيهة بسلطات الحكومات، كحركة حماس في قطاع غزة، أن تتخذ تدابير تضمن محاسبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. بالرغم من ذلك، تشير المعلومات المتوفرة إلى أنّ التدابير التي تبنتها حركة

حماس للتحقيق مع المجموعات المسلحة فيما يتعلق بقتل المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك حالات القتل الناجمة عن إطلاق الصواريخ، هي تدابير ليست «ذات مصداقية ولا حقيقيّة».[8]

إن كشف حقيقة الحالات التي أدت إلى فقدان حياة المدنيين ومحاسبة أولئك المسئولين عن الأعمال غير القانونية هي خطوات حيويّة لحماية السكان المدنيين وحق أساسي للضحايا وعائلاتهم.

مقتل مزارع من قطاع غزة في المنطقة المقيد الوصول إليها.

صورة من جي في سي.

شعبان قرموط بجوار منزله السابق. الصورة التقطت يوم مقتله.

شعبان قرموط (67 عاماً) كان مزارعاً غزاوياً وأب لخمسة وجدّ لكثير من الأحفاد. عمل شعبان منذ 25 عاماً في أرضه الواقعة في بيت حانون بالقرب من السياج الفاصل. في 10 كانون الثاني/يناير 2011، قتل بالرصاص أثناء عمله في هذه الأرض. وابنه خالد البالغ من العمر 20 عاماً الذي كان برفقته في ذلك اليوم، كان بقربه لحظة وفاته.

خالد – "استيقظنا باكرا ذلك اليوم كالعادة، انطلقنا بعد الصلاة معا متوجهين إلى المزرعة. وصلنا إلى هناك الساعة السادسة والربع صباحاً. وبما أن الموسم لم يكن وقت فلاحة، أمضينا الأيام السابقة نرتّب الأرض ونزيل أنقاض نظام ري مدمّر مجاور لسقيفتنا التي تبعد 600 متر عن السياج. كانت هذه السقيفة حتى بدء "الهجوم العسكري الرصاص المصبوب" منزل العائلة التي أجبرت على تركها بسبب مشاكل الوصول والمشاكل الأمنية.

"في الصباح الباكر كنا نسمع عادة دوي طلقات نارية من الأبراج، بعض الطلقات التي كان يقصد منها إبعاد صيادي الطيور عن السياج، ولكن في ذلك الصباح لم نسمع أو نرى أي شيء غريب أو غير اعتيادي."

وبحلول وقت الظهيرة تقريباً ذهب بعض الأشخاص من منظمة المجموعة التطوعية المدنية (GVC) وهي منظمة غير حكومية دولية، لزيارة الأب وابنه. فقد أشرفت المنظمة على تأهيل بئر مجاور وجاءوا لزيارة العائلة وتوثيق أوضاعهم. وبعد مغادرة الزوار، جهّز الأب وابنه طعام الغداء.

"جلسنا على الشرفة نتناول غدائنا، وبعد ذلك ذهبت مسافة 200 متر جنوب المنزل لجمع بعض الأنقاض... وبينما كنت أعمل سمعت صوت حفيف - من طلقات نارية مرّت بجانبي... ومن ثم سمعت والدي يناديني ... [ولكنني] لم أكن أعلم أين هو، لذا ركضت داخل المنزل للبحث عنه ... فوجدته مستلقياً عل ظهره على بعد 13 متراً من المنزل. عندما وصلت إليه لم يكن هنالك إطلاق نار. وحالما بدأت بتحريكه بدأ يبصق دماً. لم يكن باستطاعتي أن أفكر لحظتها بسبب الصدمة. فركضت باتجاه مجموعة من جامعي الأنقاض الذين كان معهم جرافة وكانوا على مسافة 300 متر إلى الجنوب. جاء هؤلاء معي وحملنا أبي في الجرافة وانطلقنا باتجاه المستشفى. وبينما نحن في الطريق إلى مستشفى بيت حانون وصلت سيارة الإسعاف. أخبروني في المستشفى أنّ أبي مصاب في البداية، ولكنني كنت متأكداً بأنه توفي. فقد أصيب بثلاثة رصاصات – رصاصتان في الرقبة وواحدة في الظهر. الحمار الذي كان على مقربة منه لم يُصب.

أشعر بخوف شديد من الذهاب إلى الأرض الآن. لقد كانت مصدر دخل عائلتنا الوحيد.

لم يكن هنالك سبب لهذا الحادث. ولا أعلم لماذا أطلقت عليه النار. كنّا نعمل في أرضنا وحسب."

يقيّد الجيش الإسرائيلي وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج الفاصل بين قطاع غزة واسرائيل مسافة تصل إلى 1500 متر، بإطلاق "النيران التحذيرية" على الأشخاص الذين يدخلون أو يتواجدون في هذه المنطقة. وفي عام 2010 سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقتل 51 فلسطينيا، بينهم 12 مدنيا، وإصابة 181 آخرين بينهم 158 مدنيا.[9]

فندق شبرد: استمرار نشاط المستوطنين في الأحياء السكنية الفلسطينية

في التاسع من كانون الثاني/يناير 2011، هدمت السلطات الإسرائيلية جزءاً من فندق شبرد في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، تمهيدا لبناء وحدات سكنية استيطانية إسرائيلية في الموقع. أنشئ فندق شبرد في ثلاثينات القرن الماضي وصادره حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي وتمّ نقل ملكيته إلى منظمة استيطانية في عام 1985. ووفق مخططات قُدّمت لبلدية القدس، من المنوي إقامة ما يقرب من 90 وحدة سكنية في الموقع على الأقل، علماً أنّ 25 وحدة سكنية كانت قد حصلت على موافقة في السابق.[10]

ومقابل فندق شبرد يقع كرم المفتي وهو بستان مزروع بأشجار الزيتون وتبلغ مساحته حوالي 40 دونم. صودر هذا الكرم على يد حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي عام 1967، وتم تأجير الأراضي في وقت لاحق لمنظمة عطيرت كوهانيم الاستيطانية التي تنوي بناء 250 وحدة سكنية في المنطقة. يُشار إلى أنّ ما يزيد عن 60 فلسطينياً طردوا من منازلهم الواقعة في كرم الجاعوني/شمعون هتصديق وسلمت لاحقا لجماعات استيطانية. وقد بدأت إجراءات قضائية رسمية لطرد ثماني عائلات فلسطينية ممتدة أخرى تعيش في المنطقة. ووفقا للمخططات التي سلّمت لبلدية القدس ينوي المستوطنون هدم 28 منزلاً فلسطينياً في المنطقة لإفساح المجال لبناء وحدات سكنية استيطانية إسرائيليّة جديدة في المنطقة.[11]

وفي حي سكني مجاور آخر، يدعى كبانية أم هارون، انتهت في أيلول/سبتمبر 2010 معركة قانونية طويلة عندما قضت المحكمة العليا الإسرائيلية لصالح مجموعة استيطانية إسرائيليّة تدّعي ملكية الأرض قبل عام 1948. ويزيد هذا من احتمال تنفيذ عملية طرد وتهجير في المستقبل لما يقدر بنحو 200 فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة.

يقدر أنّ نحو 2,000 مستوطن إسرائيلي يعيشون في الأحياء الفلسطينية في منطقة «الحوض المقدّس» في القدس الشرقية في بيوت تم مصادرة بعضها بموجب قانون أملاك الغائبين، والبعض الآخر بذريعة أنها كانت مملوكة ليهود في السابق؛ أو يقيمون في مباني تم شراؤها من أصحابها الفلسطينيين، أو في مساكن بُنيت خصيصاً وتمولها منظمات استيطانية. وبالإضافة إلى الوجود السكاني، يتجسّد النشاط الاستيطاني في هذه المناطق أيضا من خلال الحفريات الأثرية، وإنشاء المواقع السياحية ومراكز الزوار، وخصوصاً في منطقة وادي حلوة في سلوان، وهي المنطقة التي تجري فيها منظمة إلعاد الاستيطانية جولات سياحية منظمة وتشرف على الحفريات الأثرية في «المتنزه الوطني مدينة داوود». إضافة إلى ذلك توجد مبادرة تدعمها الحكومة الإسرائيلية لربط هذه المستوطنات معاً من خلال سلسلة من المتنزهات المتواصلة جغرافيا حول «الحوض المقدّس» والمنحدرات الشرقية حول جبل المشارف (سكوبس) (خطة «المناطق المفتوحة).

في أكثر الحالات خطورة، في البلدة القديمة وسلوان ومؤخراً في حي الشيخ جراح، أدت مصادرة المستوطنين للممتلكات الفلسطينية إلى فقدان الممتلكات وطرد السكان الفلسطينيين الموجودين منذ زمن بعيد. أما التبعات الإنسانية الأخرى فتتضمن تقييد المساحات العامة والنمو السكاني لسكان المناطق التي تعاني أصلا من الاكتظاظ الشديد، وقلة المنازل المبنية وفق تراخيص البناء الضرورية وتعاني أيضا من عدم كفاية الخدمات. كما أن تجاور المستوطنين والسكان الفلسطينيين التدابير الأمنية الإضافية المصاحبة لوجود المستوطنين الدائم يضخم من احتمالات التوتر والعنف: فقد أفادت منظمات حقوق الإنسان مؤخراً أنّ ارتفاعاً حاداً طرأ على عدد الأطفال الذين اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية في سلوان في أعقاب مواجهات مع المستوطنين وحراس الأمن.[12]

النضال من أجل البقاء: خلفية عن أعمال الهدم في الدقيقة[13]

في 12 كانون الثاني/يناير هدمت السلطات الإسرائيلية 13 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في مجمع الدقيقة البدوي الواقع في المنطقة (ج) في محافظة الخليل بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء. وأدّت عملية الهدم التي تضمنت تسع خيام سكنية وغرفة صفيّة إلى تهجير 50 شخصاً، بينهم 30 طفلاً، وتضرر سبعة أشخاص آخرون.[14] وتفيد جمعية بمكوم الإسرائيلية– مخططون ممن أجل حقوق التخطيط – التي عملت مع المجمّع عن كثب منذ عام 1998 أنّه تم إصدار 40 أمر هدم ضد مبان في الدقيقة هدم منها 17 مبنى معظمها هدمت هذا الشهر.

الدقيقة هو مجمع يسكن فيه ما يقرب من 300 فلسطيني ويقع بالقرب من الخط الأخضر ومسار الجدار المخطط إقامته في تلال جنوب الخليل. هذا المجمع الذي يعيش سكانه في هذه المنطقة منذ عقود غير موصول بشبكة الكهرباء أو الماء ويتم الوصول إليه عبر طرق ترابية. أما سكان المجمّع الذين يعتمدون على الرعي والزراعة (القمح والشعير) لكسب رزقهم، فهم لاجئون يحصلون على مساعدات غذائية منتظمة من برنامج الأغذية العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)؛ ومن المرجح أن تزيد عملية الهدم الأخيرة من اعتماد المجمّع على المساعدات.

وتفيد جمعية بمكوم أنّ سكان مجمّع الدقيقة ناضلوا على مدار سنوات، دون تحقيق أي نجاح، للاعتراف بهم كمجمّع سكني وأن تتحمل الإدارة المدنية الإسرائيلية مسؤولية التخطيط الذي يلبي احتياجات المجمّع. وحالياً، يتمّ التحكّم بالتخطيط في المجمّع بمخطط هيكلي إقليمي تمّت المصادقة عليه قبل 70 عاماً، خلال الانتداب البريطاني لفلسطين. وتعتبر منطقة تلال جنوب الخليل برمتها وفق هذا المخطط «منطقة صحراء يهودا»، ولا توجد لها أي مواصفات تخطيطية؛ ونتيجة لذلك، قبل أن يستطيع السكان التقدم بطلب للحصول على تراخيص للبناء يجب عليهم إعداد مخطط هيكلي والحصول على الموافقة عليه. وبدلا من إعداد مخططات هيكلية من شأنها السماح بإجراء تطوير في هذه المجمعات، رسمت الإدارة المدنية «خطاً حدودياً» لبضعة قرى في المنطقة، يُسمح بالبناء بداخلها، وبالرغم من ذلك، لم يطبّق حتى هذا النهج في مجمّع الدقيقة. وعليه، لم يترك لسكان المجمّع خيار لتلبية احتياجاتهم النابعة من النمو السكاني الطبيعي سوى البناء «غير القانوني».

في عام 2005، قدّم السكان بالتعاون مع المنظمة الإسرائيلية «حاخامات من أجل حقوق الإنسان» التماساً إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية لإلغاء قرارات الهدم المُعلّقة وتفويضهم بإعداد خطة هيكلية تمهد الطريق للبناء القانوني. وفي كانون الثاني/يناير 2010 رفضت المحكمة هذا الالتماس، ولكنها أشارت إلى أنّ على الإدارة المدنية الإسرائيلية أن تدرس المخططات التي قُدمت نيابة عن السكان.

وفي الاستئناف الذي قُدّم إلى محكمة العدل العليا ادعت الدولة أنّ على السكان أن يعيشوا في المنطقة التي يحددها مخطط حدود أقرب قرية للمجمع وهي قرية حميدة الواقعة على مسافة ثلاثة كيلومترات شمال الدقيقة. ورفض سكان الدقيقة هذا الترتيب بوصفه غير معقول نظرا لحقوق ملكية الأراضي المتفق عليها والتي تمّ التفاوض عليها على مر السنين مع غيرهم من البدو الموجودين في المنطقة. كذلك، رفضت الدولة طلب الاعتراف بالمجمّع وإعداد خطة للقرية وبالتالي اضطر السكان إلى إعداد مخطط خاص بهم.

وفي حزيران/يونيو 2010 شرع السكان بالتعاون مع المنظمة الإسرائيلية «حاخامات من أجل حقوق الإنسان» وجمعية بمكوم (مخططون من أجل حقوق التخطيط) عملية شاقة لإعداد مخطط هيكلي للقرية بدعم من صندوق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك وافقت الإدارة المدنية الإسرائيلية على تجميد 11 أمراً معلقاً بالهدم[15] إلى حين تقديم المخطط. وبالرغم من ذلك، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية بعد ذلك أوامر هدم جديدة ضد مبان في القرية. وفي 11 كانون الثاني/يناير 2011 رفض طلب وقف تنفيذ أوامر هدم، وفي اليوم التالي نفّذ موظفو الإدارة المدنية الإسرائيلية عمليات هدم في القرية.

إن صعوبات التخطيط التي يواجهها مجمّع الدقيقة ليست حالة فريدة، وذلك لأنّ إسرائيل تقيّد عمليات التنمية الفلسطينية في أنحاء المنطقة (ج). وفعلياً، لا تسمح الإدارة المدنية الإسرائيلية ببناء الفلسطينيين بحرية سوى في أقل من واحد بالمائة من أراضي المنطقة (ج)، وذلك في مجمّعات أعدت الإدارة المدنية فيها مخططات مفصّلة أو خاصّة، وهي منطقة معظمها عليه مبان أصلا. ويُحظر على الفلسطينيين إقامة أي بناء فلسطيني في حوالي 70 بالمائة من المنطقة (ج)، أو ما يقرب من 44 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، بحجة أنّ هذا الأراضي هي «أراضي دولة»، أو «محميات طبيعية»، أو منطقة عسكرية مغلقة أو جزء من منطقة بلدية في مستوطنة إسرائيلية. وفي نسبة 29 بالمائة المتبقية، يُسمح نظرياً بالبناء الفلسطيني المحدود، ولكن يجب أن يخضع هذا البناء للإمكانيات المحدودة للغاية التي تسمح بها المخططات الإقليمية الموضوعة في عهد الانتداب البريطاني. تجعل التفسيرات الإسرائيلية المُقيّدة لهذه المخططات من المستحيل، فعلياً، على الفلسطينيين الحصول على تراخيص بناء.[16]

الاستجابة الإنسانية لعمليات الهدم في مجمع الدقيقة

تم تحديد مجمّع الدقيقة البدوي بصفته أحد المجمعات التي تحتاج إلى مساعدات في إطار التمويل الإنساني التابع للأمم المتحدة في المنطقة (ج) والذي طوّره الفريق القطري للعمل الإنساني في المنطقة في أواخر عام 2009. ومؤخراً، وضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مدرسة الدقيقة، التي هُدمت فيها غرفة صفية هذا الشهر، على قائمة الأولويات. وفي أعقاب أعمال الهدم التي نُفّذت هذا الشهر وزعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية خياماً سكنية للعائلات المُهجّرة ووزعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الطعام والبطانيات وقدّمت المساعدات النقدية، أما منظمة التحرك ضد الجوع (أسبانيا) ووكالة التنمية والتعاون التقني (المؤسسة الفرنسية ACTED) فستوزع دعما يستهدف تحسين الظروف المعيشيّة (كخزانات المياه، والأعلاف وغيرها). وستتابع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة التعليم بتوفير حلول على المدى الطويل في أعقاب هدم الغرفة الصفية؛ وفي الوقت الراهن، عملت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية على ترتيب استيعاب الطلاب في مبنى سكني مجاور. وتوفر جمعية حاخامات من أجل حقوق الإنسان دعماً قضائياً متواصلاً للسكان (بالإضافة إلى الأنشطة التخطيطية المشار إليها في هذا التقرير).

في حين أن الإدارة المدنية الإسرائيلية وضعت قيوداً صارمة على حركة البناء الفلسطيني في المنطقة (ج)، إلا أنها وضعت ممارسات تمييزية للمستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية، وأقرّت مخططات مفصّلة لجميع المستوطنات الإسرائيلية تقريباً الواقعة في الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، في حين أن البؤر الاستيطانية – التي أقيم معظمها على أراض يملكها الفلسطينيون ملكية خاصّة – ليست لها أي مخططات مصادق عليها، وبالتالي لا يمكنها إصدار تراخيص بناء، نادراً ما تتعرض لهدم مبانيها. وتفيد معلومات أوردتها حركة السلام الآن الإسرائيلية أن من بين ما يقرب من 100 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، تقع ستة منها بالقرب من مجمّع الدقيقة، جرى ربط جميعها بشبكتي الكهرباء والمياه، وبالرغم من أن جميع المباني فيها لم تحصل على تراخيص بناء، إلا أنّ السلطات الإسرائيلية لم تتّخذ أي إجراءات ضد المخالفين لقوانين البناء.

نقص الأدوية في قطاع غزة يصل إلى مستويات مرتفعة غير مسبوقة

نظرا لخلاف متواصل بين وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية في رام اللّه وبين نظيرتها في قطاع غزة، ارتفع حجم المستلزمات الطبية التي نفد مخزونها بصورة ملموسة خلال كانون الثاني/يناير. وتفيد مصادر طبية محلية في قطاعع غزة أنه حتى 25 كانون الثاني/يناير، وصل مخزون 183 دواءً حيوياً (38 بالمائة) من الأدوية الحيوية البالغ عددها 480 دواءً و160 من الأدوات الطبية التي تُستخدم لمرة واحدة البالغ عددها 700 والمتوفرة في مستودع الأدوية المركزي في غزة إلى مستوى الصفر، أي أقل من احتياطي شهر واحد.

ويزوّد مستودع الأدوية المركزي في غزة مستشفيات وعيادات وزارة الصحة في قطاع غزة بالأدوية. وتوفر هذه المرافق 40 بالمائة من الرعاية الصحية الأولية في قطاع غزة و 80 بالمائة من خدمات الرعاية الطبية في المستشفيات. وتتحمل وزارة الصحة في رام اللّه مسؤولية تزويد الأدوية لمرافق وزارة الصحة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ عام 2007 ارتفعت نسبة الأدوية التي وصل مخزونها إلى الصفر في مستودع الأدوية المركزي في غزة من معدل بلغ 14 بالمائة في عام 2007 إلى ما معدله 24 بالمائة في عام 2010.

وأثار نقص المستلزمات الطبية مخاوف إزاء قدرة عيادات الرعاية الأولية والمستشفيات داخل قطاع غزة على الاستمرار في تقديم بعض الخدمات الطبيّة. غير أنه من الصعب تقييم أثر هذا النقص المتواصل على المرضى، ويعود ذلك جزئياً إلى آليات التعاون المختلفة المتبناة. أولا، يتوجه المرضى إلى مزودي الرعاية الطبية غير التابعين لوزارة الصحة كالمنظمات غير الحكومية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للحصول على الأدوية التي يحتاجونها؛ ويفيد العديد من مزودي الرعاية أن هنالك ارتفاعاً في عدد المرضى الذين يتوجهون إليهم طالبين الحصول على الأدوية وخصوصا تلك الأدوية التي لا تصرفها مراكز الرعاية الصحية الأولية. وثانياً، يشتري

Drugs and Disposables at zero stock
(Central level-Feb 2010- Jan 2011)

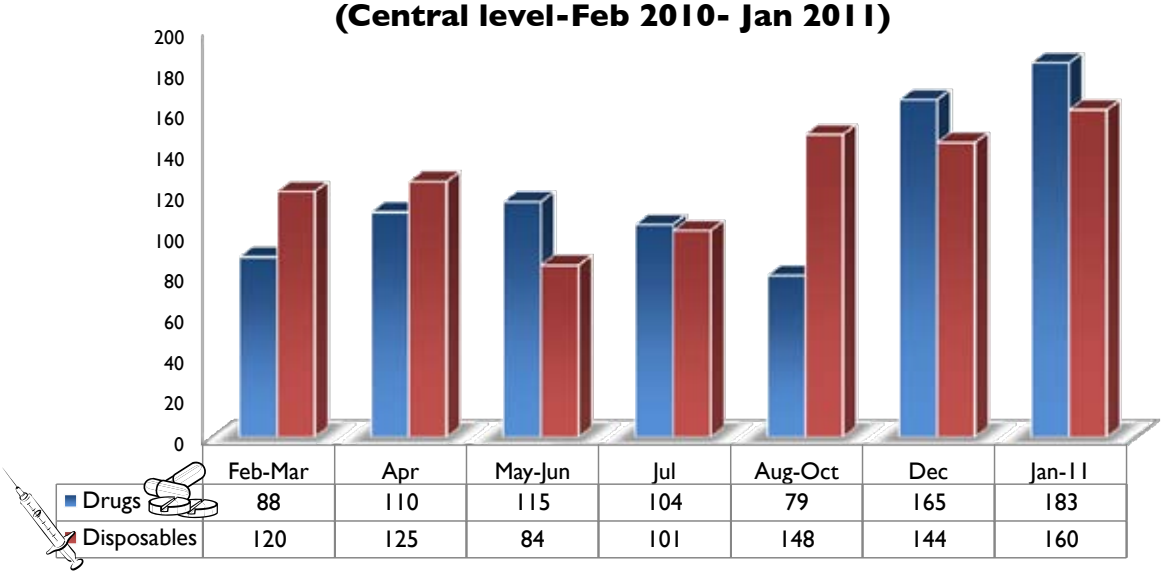

	Feb-Mar	Apr	May-Jun	Jul	Aug-Oct	Dec	Jan-11
Drugs	88	110	115	104	79	165	183
Disposables	120	125	84	101	148	144	160

المرضى الأدوية على حسابهم الخاص أو يطلبون مساعدة أفراد العائلة في شراء الأدوية. أما بالنسبة لسكان قطاع غزة الأكثر فقراً تعتبر القدرة على شراء الأدوية قضية بالغة الأهمية.

وكمحاولة أخيرة لمساعدة المرضى قد يتمّ تحويلهم للعلاج خارج قطاع غزة؛ إلا أنّ إمكانية الاستفادة من هذا الإجراء قد تقلصت مؤخرا بسبب إغلاق معبر رفح في أعقاب الاضطرابات التي حدثت في مصر.

وفي أعقاب مفاوضات جرت بين السلطات الصحيّة في كل من رام اللّه وغزة أواخر كانون الثاني/يناير أرسلت وزارة الصحة في رام اللّه شحنة من الأدوية إلى غزة في شباط/فبراير. بالرغم من ذلك لم تغط هذه الشحنة

تداعيات آثار نقص الأدوية على عمل الجهاز الصحي

إن نقص مخزون الأدوية قد يتغيّر في فترة قصيرة. في 2 شباط/فبراير 2011، حدّد فريق من موظفي منظمة الصحة العالمية خلال زيارة له الأمور التالية:

في مستشفى الشفاء، وهو أكبر مستشفيات قطاع غزة، بحلول كانون الثاني/يناير كان هنالك 260 مريضاً يعانون من السرطان ويخضعون للعلاج الكيميائي. وتعتمد فاعلية العلاج على مجموعة من الأدوية المختلفة. وكان ينقص 100 من هؤلاء المرضى عنصر من الأدوية في التركيبة العلاجية في وقت كتابة هذا التقرير، وهو ما يعرّض نجاح علاجهم للخطر. وقد أفاد الأطباء في قسم الأورام أن عدداً أكبر من المرضى بدؤوا يتخلون عن العلاج ولا يأتون لجلسات المتابعة الاستشارية.

في مركز الرعاية الصحية في الشيخ رضوان في مدينة غزة، وهو أكبر مركز من نوعه في قطاع غزة، نفدت المضادات الحيوية بالكامل في وقت زيارة فريق منظمة الصحة العالمية. ويعني ذلك بعض أكثر أنواع الالتهابات بساطة، كالتهاب الرئتين، والإسهال، أو التهاب الجلد لا يمكن علاجها. وقد أفاد أحد الأطباء الذي انتقل حديثا إلى المركز أن الوضع مماثل في المركز الطبي الذي كان يعمل فيه سابقاً.

ذكرت التقارير أن دواء "فينتولين" وهو دواء يستخدم لعلاج المرضى الذين يعانون من الربو – وخصوصاً الأطفال – غير متوفر في جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية في غزة. كما أن هذا الدواء نفذ بالكامل من مستودع الأدوية المركزي في غزة.

وعموماً، قد يؤدي انتظار صرف الأدوية إلى مكوث أطول في المستشفيات وبطئ عملية الشفاء، مما يؤثر على صحة المرضى ويزيد من التكاليف التي يتكبدها الجهاز الصحي المنهك أصلا في غزة.

سوى 81 بالمائة من الأدوية والمستلزمات التي نفذت. وكان من المتوقع أن يتم إرسال شحنة من المواد الطبية التي تستخدم مرة واحدة في 6 شباط/فبراير.

القيود عند المعابر تعرقل إنتاج الطحين ومشاريع البناء

توقع زيادة أسعار القمح والحصى

أدت القدرة التشغيلية المحدودة للحزام الناقل في معبر كارني خلال قسم من هذا الشهر إلى انخفاض حادّ في احتياطي القمح المتوفر في قطاع غزة، بالإضافة إلى تعليق العمل في أربع مشاريع للبناء (من بينها مشروع كان من المخطط الشروع بتنفيذه هذا الشهر) تشرف عليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بسبب نقص الحصى. ولوحظ انخفاض القمح على وجه الخصوص خلال الأسبوعين الثاني والثالث من كانون الثاني/يناير وذلك نظرا للإغلاق غير المتوقع للمعبر في بعض الأيام التي كان مقررا عمل المعبر فيها. وبالرغم من سد النقص في القمح خلال الأسبوع الأخير من الشهر، إلا أنّ ذلك جاء على حساب نقل الحصى.

ويعتبر الحزام الناقل المنشأة الوحيدة التي تسمح بنقل المواد غير المعبأة إلى غزة – وهي الحبوب (القمح وعلف الحيوانات) والحصى. ولا تُشغل السلطات الإسرائيلية المنشأة سوى يومين في الأسبوع، مشيرة إلى مخاوف أمنية، تسمح السلطات الإسرائيلية بعبور 240 حمولة شاحنة أسبوعيا كحد أقصى (مناصفة بين كلتا السلعتين). إن تخصيص وقت محدود أثبت أنّه لا يكفي لتلبية الطلب على طحين القمح وعلف الحيوانات في قطاع غزة ويؤدي إلى إبطاء كبير في تقدم مشاريع البناء المحدودة التي صادقت عليها السلطات الإسرائيلية في أعقاب تخفيف الحصار الذي أعلن عنه في 20 حزيران/يونيو.

وخلال هذا الشهر أكّدت السلطات الإسرائيلية نيتها إغلاق الحزام الناقل في معبر كارني نهائياً، وذلك في آذار/ مارس 2011؛ وذلك حالما يتمّ إكمال تطوير منشأة بديلة في معبر كيرم شالوم. وسيطلب في المنشأة البديلة العمل بموجب إجراء «من شاحنة إلى شاحنة» أي تحميل وتنزيل البضائع من شاحنة إسرائيلية إلى «معقّمة» (وهي شاحنة لا يسمح لها بمغادرة منطقة المعبر) ومن ثم نقلها إلى شاحنة فلسطينية. وستسمح المنطقة المخصصة لنقل الحصى في المعبر بدخول ما يصل إلى 500 حمولة شاحنة أسبوعياً، وذلك مقابل 120 حمولة شاحنة يسمح بدخولها حالياً. أما بخصوص القمح وعلف الحيوانات فسيتم تنفيذ أحد عمليتي النقل وفق

إغلاق معابر قطاع غزة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تأمين المساعدات

منذ مطلع عام 2010 أصبح معبر كيرم شالوم الواقع بالقرب من نقطة التقاء حدود قطاع غزة مع إسرائيل ومصر المعبر الوحيد المستخدم لنقل جميع أنواع البضائع إلى قطاع غزة. وجاء هذا الوضع في أعقاب إغلاق معبر ناحال عوز الذي كان يستخدم لنقل الوقود في كانون الثاني/يناير 2010، وإغلاق معبر صوفا المستخدم لنقل الحصى في أيلول/سبتمبر 2008، والإغلاق الكامل تقريبا لمعبر كارني في حزيران/يونيو 2007 بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

وأدى إغلاق معبر كارني – وهو المعبر التجاري الأكبر والأفضل تجهيزاً – وتحويل العمل إلى معبر كيرم شالوم إلى تكاليف مالية كبيرة لنقل المساعدات الإنسانية. وتنبع هذه التكاليف من مجموعة من المتطلبات التي تتضمن إعادة تعبئة الشحنات في بالات بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على نقل حاويات البضائع إلى قطاع غزة، والمتطلب الآخر الناتج عن ذلك هو إعادة الحاويات إلى شركات الشحن في إسرائيل؛ وتكاليف التخزين المؤقت وتصريف البضائع في إسرائيل، ونظام التفريغ والشحن المضاعف "من شاحنة إلى شاحنة" المفروض في المعبر والمسافة الأطول من المرافئ الإسرائيلية والضفة الغربية.

ويقدّر برنامج الأغذية العالمي أنّ استخدام معبر كيرم شالوم يكلف الوكالة 66 دولار أمريكي لكل طن مكعب من البضائع؛ أي أعلى بـ41 دولار أمريكي مقارنة بنقلها عبر معبر كارني. وسنويا يدفع برنامج الأغذية العالمي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أربعة ملايين دولار إضافية نظير خدمات التخزين المؤقت؛ وتصريف البضائع، وتعبئتها في بالات، والأضرار/الخسائر التي تتكبدها نتيجة تحويل العمل إلى معبر كيرم شالوم.

إجراء «من شاحنة إلى شاحنة» عبر حزام ناقل صغير بقدرة تشغيلية تتراوح بين 200-150 حمولة شاحنة في الأسبوع، مقابل 120 حمولة شاحنة يتمّ نقلها حالياً،[17] بالرغم من ذلك ستظل هذه الكميّة أقل من الكمية الأسبوعية المطلوبة والبالغة 250 حمولة شاحنة التي يحتاجها القطاع لتوفير الاحتياطي الكافي.

وتفيد التقديرات الأولية أن إجراء النقل «من شاحنة إلى شاحنة» الإضافي، إلى جانب تكاليف النقل الأعلى بسبب بعد موقع معبر كيرم شالوم، سيزيد من تكاليف النقل بما يقرب من 35 بالمائة مقارنة بالتكاليف الحالية في معبر كارني.

وقد أدى ذلك إلى إثارة مخاوف من أن ارتفاع تكلفة النقل، على جانب الارتفاع العالمي في أسعار القمح قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في سعر طحين القمح مما قد يجعل من هذه السلعة الحيوية للغاية غير متوفرة لشرائح المجتمع الأكثر ضعفاً. كما أن زيادة التكاليف من شأنه أن يؤثر على المنظمات التي تقدم المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وهي أصلاً تواجه صعوبات مالية بسبب انخفاض التمويل (أنظر/ي المربع).

نقص الأمطار يقوض سبل العيش الزراعية

تعاني الأراضي الفلسطينية المحتلة شحاً في الأمطار خلال موسم الأمطار الحالي (أيلول/سبتمبر حتى آذار/مارس). ولم تهطل على الضفة الغربية حتى نهاية كانون الثاني/يناير سوى 69 بالمائة من المتوسط التاريخي لكمية الأمطار (المتوسط التراكمي منذ بداية موسم الأمطار). وفي قطاع غزة، الوضع أكثر سوءاً، حيث إن الأمطار التي هطلت لا تُمثل سوى أقل من ثلث المتوسط التاريخي (حتى 17 كانون الثاني/يناير 2011).[18] وكان توزيع سقوط الأمطار في فترة الموسم غير اعتيادي، فلم يُسجل أي سقوط للأمطار خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2010.

وأدى هذا الأمر إلى عدم إكمال مزارعي الأراضي المحتلة بذر محاصيل أساسية تقليدية تروى بمياه الأمطار كالقمح والشعير. كما أن المزارعين الذين بذروا محاصيلهم يتوقعون أن يكون مستوى المحصول أقل من المستوى الطبيعي، مما حدا ببعض الأسر إلى التفكير في تحويل حقولهم إلى حقول رعي. وتوجد كذلك مخاوف في قطاع الفاكهة وذلك نظرا لإزهار بعض أشجار الفاكهة ذات النوى قبل أوانها (وخصوصا اللوزيات) وهو ما قد يؤدي إلى محصول سيئ في عام 2011. إضافة إلى أنّ عدم سقوط كميات كافية من الأمطار خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس سيؤثر على محصول الزيتون. ويقدر أنّ ما يقرب من 93,000 عائلة تعتمد على المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار وأشجار البساتين لكسب الرزق.

وتواجه المجتمعات الرعوية المتأثرة أصلا صعوبات إضافية نظرا لانخفاض كميات الأمطار، الأمر الذي يقلل من وفرة حقول الرعي وانخفاض مستوى المياه في الآبار ويزيد من اعتمادهم على الأعلاف ومياه الصهاريج باهظة الثمن للإبقاء على قطعان ماشيتهم.[19] وأفاد عدد من الرعاة بأنهم اضطروا إلى بيع بعض من رؤوس ماشيتهم لسد هذه التكاليف الإضافية، علماً أنّ ارتفاع العرض في الأسواق المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار الماشية. ويتضرر جراء انخفاض كمية وجودة الأعلاف كذلك إنتاج الألبان والحليب.

وتراقب وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وستُعقد ورش العمل التي تشارك فيها نقابات المزارعين على مستوى المحافظات في منتصف شباط/فبراير، وذلك من أجل فهم أشمل للوضع الحالي وتطبيق خطط استجابة. إنّ الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2011 هي فترة حصاد المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار وفترة إزهار أشجار الزيتون، ولذا يجب أن يكون مجتمع منظمات العمل الإنساني جاهزا في هذه الفترة الحرجة بخطط استجابة فورية وملائمة.

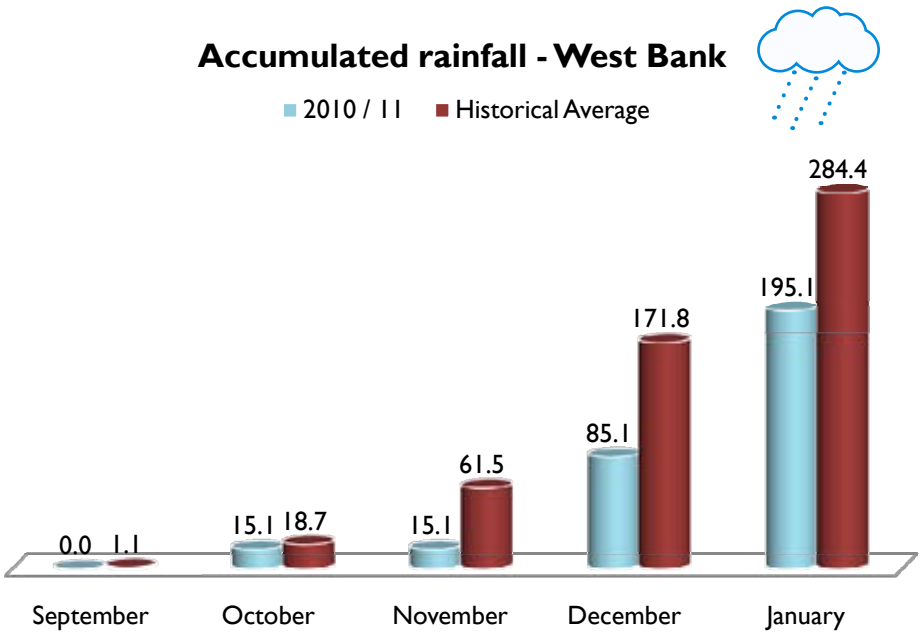
Accumulated rainfall - West Bank
2010 / 11
Historical Average
0.0
1.1
15.1
18.7
15.1
61.5
85.1
171.8
195.1
284.4
September
October
November
December
January

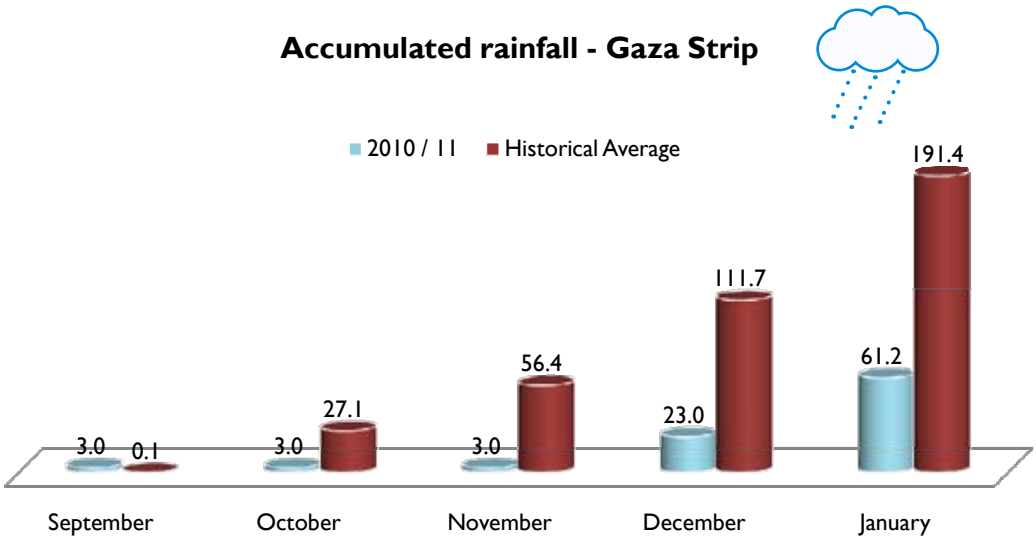
Accumulated rainfall - Gaza Strip
2010 / 11
Historical Average
3.0
0.1
3.0
27.1
3.0
56.4
23.0
111.7
61.2
191.4
September
October
November
December
January

الهوامش

1. إضافة إلى ذلك، قتل مصريان أثناء محاولتهما الدخول إلى إسرائيل بطريقة غير قانونية من غزة. لمزيد من التفاصيل حول كل عملية من عمليات القتل خلال الشهر. أنظروا تقارير حماية المدنيين الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تغطي شهر كانون الثاني/يناير.
2. ويتضمن هؤلاء: امرأة توفيت في مركز طبي جراء استنشاقها للغاز المسيل للدموع الذي أطلقته القوات الإسرائيلية خلال مظاهرة مناهضة للجدار في منطقة رام اللّه (أول كانون الثاني/يناير)؛ ورجلين أطلقت النار عليهما أثناء توجههما إلى حاجز عسكري في شمال الضفة الغربية (2 و 8 كانون الثاني/يناير)؛ ورجل أطلقت النار عليه بينما كان نائما في سريره في سياق عملية تفتيش واعتقال في مدينة الخليل (7 كانون الثاني/يناير)؛ ومزارع أطلقت عليه النار أثناء عمله في أرضه الواقع بالقرب من السياج الحدودي الفاصل في قطاع غزة (10 كانون الثاني/يناير).
3. إنّ واجب إجراء التحقيقات يرد، في الفقرة 146 في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. وقد أقرت لجنة حقوق الإنسان أن الإخفاق في إجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة يمثل في حدّ ذاته انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
4. أنظروا تقرير منظمة بتسيلم، إخلاء المسؤولية – الشرطة العسكرية الإسرائيلية لا يجب أن تحقق في حالات قتل الفلسطينيين على يد الجنود الإسرائيليين، تشرين الأول/أكتوبر 2010؛ جمعية "يش دين"، استثناءات – الملاحقة القضائية لجنود الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية وبعدها، 2007-2000، أيلول/سبتمبر 2008.
5. بتسيلم مصدر سابق
6. أنظروا تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير محميين، عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، كانون الأول/ديسمبر 2008.
7. "يش دين"، فرض القانون على المدنيين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورقة بيانات، تموز/يوليو 2008.
8. تقرير لجنة الخبراء المستقلين في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي عهد إليها مهمة مراقبة وتقييم الإجراءات المحلية والقضائية أو غيرها من الإجراءات التي تجريها كل من حكومة إسرائيل والجانب الفلسطيني، الفقرة 101.
9. لمزيد من التفاصيل حول هذه الظاهرة، أنظروا: تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبرنامج الأغذية العالمي، بين السياج والمكان الصعب – تأثير القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الوصول إلى الأراضي وفي البحر في قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية، آب/ أغسطس 2010.
10. أنظروا مخططات تخطيط البلدات 11536 و 2591 المقتبسة في وثيقة عير عميم، عمليات الطرد ومخططات إقامة المستوطنات في الشيخ جراح: حالة شمعون هتصديق، حزيران/يونيو 2009.
11. وتتضمن هذه ما لا يقل عن 200 وحدة سكنية وفق مخطط البلدة 12705 الذي قدّم للجنة التخطيط والبناء المحلية في القدس في كانون الثاني/يناير 2008. أنظروا، الاستيلاء على الحيّز في القدس الشرقية (م. مرغليت، حزيران/يونيو 2010) عمليات الطرد ومخططات إقامة المستوطنات في الشيخ جراح: حالة شمعون هتصديق (عير عميم،حزيران/يونيو 2009).
12. أنظروا مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2010، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
13. هذه المعلومات تعتمد بشكل أساسي على معلومات قدمتها جمعية بمكوم – مخططون من أجل حقوق التخطيط.
14. إنّ للتهجير القسري آثار مادية واجتماعية اقتصادية وعاطفية وخطيرة وفورية وبعيدة الأمد على العائلات والمجتمعات الفلسطينية. لمزيد من التفاصيل أنظروا: تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) "تقييد الحيّز: سياسة التخطيط التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية"، كانون الأول/ديسمبر 2009.
15. أوامر الهدم هذه ذكرت في العريضة المقدمة.
16. لمزيد من التفاصيل حول التخطيط في المنطقة (ج)، أنظروا تقرير جمعية بمكوم – مخططون من اجل حقوق التخطيط: «المنطقة المحظورة: سياسة التخطيط الإسرائيلية في القرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج)، حزيران/يونيو 2008؛ وتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «تقفيد الحيّز»
17. تفيد السلطات الإسرائيلية أنّ عملية تركيب حزام ناقل أكبر لاستخدامه في نقل الحصى هي حاليا قيد التخطيط.
18. تقارير وزارة الزراعة حول تطورات هطول الأمطار، 31 كانون الثاني/يناير 2011.
19. للإطلاع على مزيد من التحليل حول تأثّر المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج)، أنظروا تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: ورقة حقائق حول المنطقة (ج)، آب أغسطس 2010.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) ، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_monthly_humanitarian_monitor_2011_02_11_english.pdf